Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
ISSN: 3106-1702
Volume 2, Issue 3, 2026 Pages: 285-302
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

The Developmental Dimension of Modern Penal Policy: A Sustainable Developmental Approach Within the National Path for Reforming the Prison System in Libya

Aida Ahmed Baayou *
Head of the Scientific Council at the Criminal Research Center affiliated with the Public Prosecutor's Office, Libya

البعد التنموي للسياسة العقابية الحديثة:
مقاربة تنموية مستدامة ضمن المسار الوطني لإصلاح منظومة السجون في ليبيا

عايدة أحمد بعيو*
رئيس المجلس العلمي بمركز البحوث الجنائية التابع لمكتب النائب العام، ليبيا

*Corresponding author: Aida555545@gmail.com

Received: June18, 2026	Accepted: July 25, 2026	Published: August 03, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
Contemporary penal philosophy is undergoing a profound conceptual shift, reconsidering the function of punishment within a framework linked to human security, sustainable development, and good governance of criminal justice. This shift comes after traditional models based on deterrence and isolation proved limited in their ability to achieve sustainable crime prevention. This study addresses the structural problem facing Libyan penal policy: the contradiction between the logic of social protection, based on exclusion and deprivation of liberty, and the requirements for rehabilitation and social reintegration of inmates as part of the human capital capable of development. The study highlights that the persistence of this contradiction weakens the effectiveness of reform programs, limits their ability to reduce recidivism rates, and reinforces the social stigma that hinders the reintegration of released individuals into their economic and social environments. The study aims to analyze the feasibility of reconstructing penal philosophy in Libya, shifting from a traditional, punishment-focused model to a developmental model that balances the requirements of deterrence with the achievement of social reintegration. The study adopted a descriptive-analytical approach to diagnose the current state of correctional institutions and a comparative approach to learn from international experiences and develop a reform vision aligned with the 2030 Sustainable Development Goals, particularly Goals 3, 4, 8, and 16. The study concluded that the effectiveness of penal policy should be measured by indicators such as reducing recidivism and improving rehabilitation and reintegration opportunities, rather than simply by increasing the severity of penalties or the capacity of correctional institutions. The study recommends legislative and institutional reforms, including the implementation of alternative sanctions, the development of rehabilitation programs, and the establishment of a national observatory for penal and criminal policy to measure performance and enhance the efficiency of the correctional system in Libya.

Keywords: Punitive philosophy; criminal justice; social reintegration; alternative sanctions; criminal recidivism; correctional institutions.

الملخص:
تشهد الفلسفة العقابية المعاصرة تحولاً مفاهيمياً عميقاً أعاد النظر في وظيفة العقوبة ضمن إطار يرتبط بالأمن الإنساني، والتنمية المستدامة، والحوكمة الرشيدة للعدالة الجنائية، بعد أن أثبتت النماذج التقليدية القائمة على الردع والعزل محدودية قدرتها على تحقيق الوقاية المستدامة من الجريمة. وتتناول هذه الدراسة الإشكالية البنيوية التي تواجه السياسة العقابية الليبية، والمتمثلة في التناقض بين منطق الحماية المجتمعية القائم على الإقصاء والحرمان من الحرية، وبين متطلبات التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للنزلاء باعتبارهم جزءاً من رأس المال البشري القابل للتنمية. وتبرز الدراسة أن استمرار هذا التعارض يضعف فعالية البرامج الإصلاحية، ويحد من قدرتها على خفض معدلات العود الإجرامي، كما يعزز الوصمة الاجتماعية التي تعيق اندماج المفرج عنهم في محيطهم الاقتصادي والاجتماعي ، وتهدف الدراسة إلى تحليل مدى إمكانية إعادة بناء الفلسفة العقابية في ليبيا من نموذج عقابي تقليدي يركز على الجزاء إلى نموذج تنموي يوازن بين متطلبات الردع وتحقيق الإدماج الاجتماعي. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع المؤسسات الإصلاحية، والمنهج المقارن للاستفادة من التجارب الدولية وبناء تصور إصلاحي يتسق مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الأهداف (16، 8، 4، 3). وتوصلت الدراسة إلى أن فعالية السياسة العقابية ينبغي أن تُقاس بمؤشرات خفض العود للجريمة، وتحسين فرص التأهيل والاندماج، وليس بمجرد تشديد العقوبات أو زيادة الطاقة الاستيعابية للمؤسسات العقابية. وتوصي الدراسة بإصلاحات تشريعية ومؤسسية تشمل تفعيل العقوبات البديلة، وتطوير برامج التأهيل، وإنشاء مرصد وطني للسياسة العقابية والجنائية لقياس الأداء وتعزيز كفاءة المنظومة الإصلاحية في ليبيا.

الكلمات المفتاحية : الفلسفة العقابية ؛ العدالة الجنائية ؛ إعادة الإدماج الاجتماعي ؛ العقوبات البديلة ؛ العود الإجرامي؛ المؤسسات الإصلاحية.

المقدمة :

شهدت السياسة العقابية في العقود الأخيرة تحولًا ملحوظًا، فلم تعد العقوبة تُنظر إليها بوصفها وسيلة للردع أو الجزاء فقط، بل أصبحت أداة للإصلاح وإعادة التأهيل والإدماج المجتمعي، بما يسهم في تعزيز الأمن المجتمعي والحد من العودة إلى الجريمة. وقد أكدت المواثيق الدولية، ولا سيما قواعد نيلسون مانديلا (2015) وقواعد طوكيو (1990) أن الغاية الأساسية من تنفيذ العقوبة تتمثل في إعداد المحكوم عليه للاندماج في المجتمع، كما ربطت خطة التنمية المستدامة 2030 بين العدالة والتنمية، خاصة من خلال الهدف (16) المتعلق بسيادة القانون وبناء مؤسسات فعالة. وفي ليبيا، ما زالت السياسة العقابية تواجه تحديات عديدة، من أبرزها التوسع في الحبس الاحتياطي، والاكتظاظ داخل المؤسسات الإصلاحية، وضعف برامج التأهيل، ومحدودية آليات الحد من العود إلى الجريمة، الأمر الذي يستدعي تبني سياسة عقابية تنموية تستند إلى الأدلة العلمية وتواكب المعايير الدولية.

- **إشكالية الدراسة:** تتمحور في الأسئلة الآتية :
- إلى أي مدى تعكس السياسة العقابية في ليبيا التحول من فلسفة العقاب إلى فلسفة الإصلاح والتنمية المستدامة؟
- ما مدى توافق التشريعات والمؤسسات الإصلاحية الليبية مع المعايير الدولية؟
- ما المتطلبات اللازمة لبناء نموذج وطني أكثر فاعلية للسياسة العقابية؟
- **فرضيات الدراسة:**

1- وجود فجوة بين فلسفة السياسة العقابية الحديثة والتطبيق العملي في ليبيا.
2- يسهم تعزيز برامج التأهيل والعقوبات البديلة في الحد من العود إلى الجريمة.
3- يؤدي الإصلاح التشريعي والمؤسسي إلى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- **أهداف الدراسة: تتمثل في ؟**
- تحليل التحولات الحديثة في السياسة العقابية.
- بيان العلاقة بين السياسة العقابية والتنمية المستدامة.
- تشخيص واقع السياسة العقابية في ليبيا.
- تقديم تصور استراتيجي لتطوير السياسة العقابية وفق نهج إصلاحي وتنموي.
- **أهمية الدراسة: تنبه أهمية الدراسة من .**

1- إبراز العلاقة بين السياسة العقابية والتنمية المستدامة.

2- الكشف عن جوانب القصور في الواقع العقابي الليبي.
3- تقديم رؤية علمية لتطوير المؤسسات الإصلاحية وتعزيز الأمن المجتمعي.

- **الدراسات السابقة:**
- دراسة شراد (2021): أكدت أهمية برامج التأهيل في نجاح المؤسسات الإصلاحية.
- دراسة بوقرة وبن مشري (2022): أبرزت دور العقوبات البديلة في تطوير السياسة العقابية والحد من الاكتظاظ والعود إلى الجريمة.
- **منهجية الدراسة:** اعتمدت علي المناهج . المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن والمنهج الاستشرافي.
- **هيكل الدراسة:** المحور الأول: الإطار النظري للسياسة العقابية التنموية. المحور الثاني: واقع السياسة العقابية في ليبيا وعلاقتها بالتنمية المستدامة. المحور الثالث: التصور الاستراتيجي لبناء سياسة عقابية تنموية مستدامة في ليبيا.
- **الخاتمة:** عرض أهم النتائج والتوصيات

1- الإطار المفاهيمي للسياسة العقابية التنموية والتحولات المعاصرة:

1.1- الاتجاهات المعاصرة (الصياغة الحديثة للفلسفة العقابية) : لم يكن مفهوم العقوبة ثابتاً عبر التاريخ، وإنما ارتبط بالتطور الذي شهدته النظرة إلى الجريمة والجاني ووظيفة الدولة؛ ففي المراحل الأولى انصب الاهتمام على إيقاع الألم بالجاني بوصفه جزاءً مستحقاً، ثم تطورت المدرسة التقليدية لتربط العقوبة بتحقيق الردع العام والخاص باعتبارها وسيلة لحماية المجتمع من الجريمة، غير أن الدراسات الجنائية الحديثة والتطورات الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب تقدم العلوم السلوكية، كشفت عن محدودية الاقتصار على الردع وحده في مكافحة الجريمة، خاصة مع استمرار ظاهرة العود إلى الإجرام رغم تشديد العقوبات في العديد من الأنظمة القانونية، وهو ما أدى إلى بروز اتجاهات حديثة تنظر إلى الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية مركبة تتداخل فيها عوامل اقتصادية ونفسية وتعليمية وأسرية، وأعادت تعريف وظيفة العقوبة باعتبارها وسيلة لإصلاح الجاني وإعادة إدماجه اجتماعياً، وليس مجرد وسيلة للجزاء (العبيدي، 2023، ص، 115) وانطلاقاً من هذا التحول اتسع مفهوم السياسة العقابية ليشمل منظومة متكاملة من التدابير التشريعية والقضائية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية، تبدأ بالوقاية من الجريمة، وتمر باختيار الجزاء الأنسب، ولا تنتهي إلا بإعادة إدماج المحكوم عليه في المجتمع. ويمثل هذا التطور انتقالاً من مفهوم "إدارة العقوبة" إلى مفهوم "إدارة مخاطر العود إلى الجريمة"، حيث أصبح نجاح السياسة العقابية يقاس بقدرتها على تحقيق نتائج مستدامة تتمثل في خفض معدلات العود، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وتحسين فرص التعليم والعمل للمفرج عنهم، بما يسهم في حماية المجتمع على المدى الطويل (United Nations, 2023, pp. 45- 49)

1.2- السياسة العقابية القائمة على الأدلة: يتجه الفكر العقابي المعاصر نحو إخضاع التدخلات العقابية والمؤسسية للدراسات التجريبية والميدانية؛ بهدف قياس مدى فاعلية العقوبة أو البرامج التأهيلية في خفض معدلات العود إلى الجريمة. وبناءً على ذلك، لم تعد المعالجات التشريعية والقضائية المتعلقة بالمؤسسات الإصلاحية وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي ترتبط بفكرة الردع فقط، وإنما أصبحت قائمة على مؤشرات رقمية ومعطيات علمية تحدد بصورة دقيقة النهج الأكثر فاعلية في تقويم وتوجيه سلوك الجناة. ويؤكد هذا الاتجاه أن السياسة العقابية الحديثة لا يمكن أن تستند إلى الافتراضات النظرية المجردة، بل يجب أن تقوم على نتائج البحث العلمي وتحليل البيانات التجريبية (Rocque, 2024, pp 145-148) وفي هذا السياق ناقش روك (Rocque) مفهوم (التأهيل من أجل التغيير المستدام) موضحاً أن الهدف الحقيقي للبرامج الإصلاحية لا يتمثل في إحداث تغيير مؤقت أو شكلي في سلوك الجاني، وإنما تحقيق تحول عميق ومستمر يسمح له بالاندماج الإيجابي بعد الإفراج عنه. وترتكز هذه الرؤية على تقييم البرامج العلاجية والسلوكية داخل المؤسسات الإصلاحية وفق نتائج الدراسات التجريبية والإحصائية، بما يمنح السياسات الإصلاحية المعاصرة أساساً علمياً قائماً على الدليل (Rocque, 2024, pp. 145- 148) ويتوافق هذا الاتجاه مع

المواثيق والتقارير الدولية الحديثة التي أكدت ضرورة إعادة تعريف وظيفة المؤسسات الإصلاحية، وربط أدائها بمؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، حيث دعت الأمم المتحدة إلى اعتماد استراتيجيات قائمة على الأدلة للحد من العودة إلى الجريمة، وربط نجاح المؤسسات الإصلاحية بقدرتها على تحقيق نتائج اجتماعية قابلة للقياس، وليس بمجرد قدرتها على الاحتجاز والسيطرة الأمنية (United Nations, 2023, pp 45- 49). كما أكد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن التحول الحديث في إدارة المؤسسات الإصلاحية يقوم على الانتقال من تقييم المؤشرات التشغيلية التقليدية إلى قياس أثر البرامج الإصلاحية في خفض العود وتحقيق الإدماج الاجتماعي، مشيراً إلى أن استمرار الاعتماد على السجون المكتظة وغير القادرة على التأهيل يمثل عبئاً على التنمية وسيادة القانون (United Nations Office on Drugs and Crime UNODC, 2024, pp. 18- 22).

1.3- العدالة الإجرائية والمناخ الإنساني داخل البيئة الإصلاحية: يؤكد المفهوم التنموي للسياسة العقابية أن نجاح البرامج القائمة على الأدلة لا يرتبط فقط بتصميم البرامج التأهيلية، وإنما يتوقف كذلك على طبيعة البيئة التنفيذية والمناخ الإنساني داخل المؤسسات الإصلاحية، وعلى مستوى تأهيل الموارد البشرية القائمة على تنفيذ تلك البرامج. فقد بينت الدراسات الحديثة أن المؤسسة الإصلاحية التي تقوم على مبادئ العدالة التأهيلية والاحترام المتبادل تحقق نتائج أفضل في تغيير السلوك مقارنة بالمؤسسات التي يغلب عليها الطابع الأمني الصرف (Hackett, 2023, pp. 34- 41 & Small).

1.4- نظرية الابتعاد عن الجريمة (Desistance Theory) : تُعد نظرية الابتعاد عن الجريمة من أبرز التحولات المعاصرة في علم الإجرام، إذ انتقلت من التركيز على سؤال: لماذا يرتكب الأفراد الجرائم؟ إلى سؤال أكثر ارتباطاً بالسياسة العقابية التنموية، وهو: كيف ولماذا يتوقف بعض الأفراد عن ارتكاب الجريمة وينتقلون إلى حياة اجتماعية مستقرة؟ وتنطلق هذه النظرية من أن الابتعاد عن الجريمة ليس قراراً مفاجئاً أو نتيجة مباشرة للعقوبة وحدها، وإنما هو عملية تدريجية ومعقدة تتداخل فيها عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية تؤدي في النهاية إلى إعادة بناء هوية الفرد وتغيير نظرته إلى ذاته وموقعه داخل المجتمع (Farrall&Maruna,2024,p1-15) ويميز علماء الجريمة بين نوعين من الابتعاد عن الجريمة الأول هو الابتعاد الأولي، ويشير إلى مجرد الانقطاع المؤقت عن السلوك الإجرامي بسبب عوامل خارجية مثل السجن أو العزل الاجتماعي أو تغير الظروف المحيطة، إلا أنه لا يعبر بالضرورة عن تحول داخلي حقيقي، أما النوع الثاني فهو الابتعاد الثانوي، وهو التحول العميق الذي يعيد فيه الفرد بناء هويته الذاتية، بحيث لا يرى نفسه باعتباره مجرماً سابقاً، وإنما باعتباره شخصاً صالحاً وعضواً منتجاً في المجتمع(Farrall&Maruna,2024,15-20) ويرى شاد مارونا (Shadd Maruna) أن العامل الأكثر تأثيراً في نجاح عملية الابتعاد عن الجريمة يتمثل في إعادة بناء السردية الذاتية للفرد؛ أي الطريقة التي يعيد بها تفسير قصة حياته وماضيه الإجرامي. فالأشخاص الذين ينجحون في الإقلاع عن الجريمة هم الذين يتمكنون من إعادة صياغة روايتهم الذاتية، بحيث يصبح الماضي الإجرامي مرحلة سلبية تم تجاوزها وليست هوية ثابتة تحدد مستقبلهم. وقد أطلق مارونا على هذه العملية مفهوم "سيناريو الخلاص"، حيث يرى الفرد أن لديه فرصة لإعادة بناء ذاته وتعويض المجتمع من خلال أدوار إيجابية جديدة (Farrall,&Maruna 2024, pp 78-82) .

1.5- أطر الإدماج متعدد التخصصات : يقوم الاتجاه العقابي التنموي الحديث على أهمية اعتماد مقاربة متعددة التخصصات في إصلاح وتأهيل النزلاء، إذ لم يعد من الممكن تفسير السلوك الإجرامي أو معالجته من منظور قانوني صرف، وإنما أصبح يتطلب تكاملاً بين علم الجريمة، وعلم النفس، والعلوم الاجتماعية، والطب، والعلوم السلوكية، بما يسمح بفهم العوامل المعقدة التي تقف خلف الجريمة وبناء برامج تدخل أكثر فاعلية (Hackett,&Small. 2023, pp 34- 41) وتؤكد هذه المقاربة أن المؤسسة الإصلاحية الحديثة يجب أن تتحول من فضاء يقتصر على تنفيذ العقوبة إلى بيئة متكاملة لإعادة التأهيل وبناء القدرات الإنسانية، بحيث تشمل خدمات التعليم، والتدريب المهني، والدعم النفسي، والعلاج السلوكي، وبرامج الرعاية اللاحقة

بعد الإفراج (Hackett,& Small 2023. pp. 34- 41) وفي هذا السياق يوضح لنا (Coppola & Martufi) أن الابتعاد عن الجريمة يمثل مساراً اجتماعياً ونفسياً تدريجياً لا يمكن تحقيقه من خلال الإكراه أو العزل فقط، وإنما يحتاج إلى تدخلات مؤسسية متعددة تعالج الوصمة الاجتماعية، وتعيد بناء الهوية، وتوفر للفرد الظروف الضرورية للاستقرار والاندماج (Martufi,&Coppola 2023 pp. 78- 82) ومن ثم فإن نجاح السياسة العقابية التنموية يتطلب الانتقال من مفهوم "إصلاح السجين داخل المؤسسة" إلى مفهوم أوسع يتمثل في "إدارة مسار إعادة الإدماج الاجتماعي"، باعتبار أن مرحلة ما بعد الإفراج تمثل امتداداً طبيعياً للعملية الإصلاحية وليست مرحلة منفصلة عنها (Crime UNODC 2019, pp. 15-20).

1.6- وظيفة السياسة العقابية من منظور تنموي : لم تعد السياسة العقابية المعاصرة مجرد وسيلة قانونية لفرض الجزاء أو عزل المحكوم عليه عن المجتمع، بل أصبحت في الفكر التنموي الحديث جزءاً من منظومة بناء الإنسان وتحقيق الأمن المجتمعي المستدام. فلم يعد معيار نجاحها يتمثل في مدة بقاء النزيل داخل المؤسسة الإصلاحية، وإنما في مدى قدرتها على إعادته إلى المجتمع باعتباره فرداً قادراً على الإنتاج والاندماج والالتزام بالقانون (UNODC, 2019, pp. 15-20) ومن هذا المنطلق، تقوم السياسة العقابية التنموية على محورين أساسيين؛ يتمثل الأول في إدارة مرحلة ما بعد الإفراج باعتبارها مرحلة حساسة تتطلب مواجهة صدمة الانتقال من بيئة السجن إلى المجتمع، وتوفير برامج الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي، بينما يتمثل الثاني في تفكيك الوصمة الاجتماعية والقانونية التي قد تستمر بعد انتهاء العقوبة، وتحول دون اندماج الفرد واستقراره (Maruna, 2001, pp. 7-9) إن الاقتصار على التأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية دون توفير منظومة رعاية لاحقة يجعل العملية الإصلاحية ناقصة، لأن الفرد بعد الإفراج يواجه تحديات حقيقية تتمثل في صعوبة الحصول على العمل، ورفض المجتمع، وضعف الدعم الأسري، وهي عوامل قد تدفعه إلى العودة للجريمة باعتبارها وسيلة للبقاء (UNODC, 2019, pp. 20-25)

1.7- إدارة صدمة الإفراج وآليات تفكيك الوصمة الاجتماعية : أثبتت الممارسات العقابية الحديثة أن عملية التأهيل داخل المؤسسات الإصلاحية تفقد جزءاً كبيراً من قيمتها ما لم تستكمل بسياسات فعالة للرعاية اللاحقة، إذ لا يمثل يوم الإفراج نهاية المسار العقابي، وإنما يمثل بداية مرحلة جديدة تتطلب دعماً مؤسسياً واجتماعياً يضمن إعادة بناء العلاقة بين الفرد والمجتمع. ومن ثم أصبحت إزالة الوصمة الاجتماعية وتوفير بيئة حاضنة تشمل السكن والعمل والرعاية النفسية من أهم مرتكزات السياسة العقابية التنموية، باعتبار أن نجاح عملية الإدماج لا يتوقف على ما يحدث داخل المؤسسة الإصلاحية فقط، وإنما يمتد إلى قدرة المجتمع على قبول المفرج عنه ومنحه فرصة حقيقية للاندماج (Maruna, 2001, pp. 7-9) ويعرف مارونا الوصمة الاجتماعية التي تواجه المفرج عنه بأنها حاجز اجتماعي غير مرئي يستمر في ملاحقته بعد انتهاء العقوبة القانونية، بحيث تتحول الإدانة السابقة إلى هوية اجتماعية سلبية تعيق حصوله على فرص العمل والاستقرار، وهو ما يجعل العقوبة تستمر بصورة غير رسمية بعد انتهاء العقوبة الأصلية. ولذلك يؤكد أن إعادة الإدماج الاجتماعي تتطلب سياسات مؤسسية تعمل على تفكيك هذه الوصمة ومنح الفرد فرصة لإعادة بناء مكانته الاجتماعية (Maruna, 2001, pp. 81-85). ويتفق هذا الطرح تماماً مع ما ناقشته الدراسات الحديثة حول السجلات الجنائية إذ أوضحت أن استمرار آثار الحكم الجنائي في الحياة المدنية قد يؤدي إلى تحويل السجل الجنائي من أداة لحماية المجتمع إلى وسيلة لإقصاء الأفراد وإعاقة اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي دفع العديد من الأنظمة القانونية الحديثة إلى مراجعة سياسات رد الاعتبار والحد من الآثار الممتدة للإدانة الجنائية (Jacobs, 2015, pp. 43-47 ؛ Larrauri, 2014, pp. 112-115) ويرى مارونا، في إطار النظرية السردية، أن مرحلة الإفراج يجب ألا ينظر إليها باعتبارها مجرد خروج من المؤسسة الإصلاحية، بل باعتبارها فرصة لإعادة بناء الهوية الاجتماعية للفرد. فالأشخاص الذين ينجحون في الابتعاد عن الجريمة لا ينكرون ماضيهم، وإنما يعيدون تفسيره باعتباره تجربة سلبية تجاوزوها، ويعملون على بناء صورة جديدة لأنفسهم باعتبارهم أفراداً صالحين ومنتجين داخل المجتمع

(Maruna, 2001, pp. 85-90) وفي المقابل فإن الأشخاص الذين يفشلون في عملية الإدماج غالباً ما يعيشون حالة من الرفض الاجتماعي والشعور بأن المجتمع حكم عليهم بشكل نهائي، الأمر الذي يدفع بعضهم إلى تبني هوية إجرامية مستقرة نتيجة غياب البدائل الاجتماعية والاقتصادية. ومن هنا فإن مكافحة العود إلى الجريمة لا ترتبط فقط بإصلاح الفرد، وإنما بإصلاح البيئة الاجتماعية المحيطة به أيضاً (Maruna, 2001, pp. 90-95) ويؤكد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن الحد من العودة إلى الجريمة يتطلب بناء حلقة متصلة من الدعم تبدأ داخل المؤسسة الإصلاحية وتمتد إلى ما بعد الإفراج، وتشمل توفير فرص العمل، والسكن، والتعليم، والدعم النفسي والاجتماعي، باعتبار أن إعادة الإدماج عملية مستمرة وليست إجراءً ينتهي بانتهاء مدة العقوبة (UNODC, 2019, pp. 15-25).

2- السياسة العقابية التنموية في ليبيا: المقاربة النظرية وغايات التنمية المستدامة.

2.1- مفهوم السياسة العقابية التنموية : أدى القصور النظري والتطبيقي في النظم العقابية التقليدية إلى إعادة النظر في وظيفة السياسة الجنائية بصورة عامة والسياسة العقابية بصورة خاصة، بحيث لم تعد ترتبط فقط بإدارة الجريمة ومعاقبة مرتكبيها، وإنما أصبحت مرتبطة بقضايا الأمن الإنساني، وإدارة المخاطر الاجتماعية، وبناء المؤسسات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وانطلاقاً من ذلك، ظهرت الحاجة إلى بناء مفهوم أكثر شمولاً يتمثل في "السياسة العقابية التنموية"، وهي منظومة متكاملة من التدابير التشريعية والقضائية والمؤسسية تهدف إلى تصميم وتنفيذ وتقييم التدخلات العقابية وفق رؤية تكاملية تجمع بين حماية المجتمع، وخفض معدلات العود إلى الجريمة، وتعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي، وربط أداء المؤسسات الإصلاحية بمؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية (United Nations, 2023, pp. 45-49)

2.2- الأهمية الاستراتيجية لربط السياسة العقابية بالتنمية المستدامة : إن الربط بين السياسة العقابية وأهداف التنمية المستدامة يمثل تحولاً جوهرياً في فلسفة العدالة الجنائية، لأن الجريمة لا تؤثر فقط على الجانب الأمني والقانوني، وإنما تمتد آثارها إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. ولذلك فإن نجاح المؤسسات الإصلاحية في تحقيق التأهيل وإعادة الإدماج ينعكس بصورة مباشرة على استقرار المجتمع وتقليل تكاليف الجريمة والحد من استنزاف الموارد العامة ، وتتمثل أهمية هذا الربط في مجموعة من الاعتبارات؛ أولها أن نجاح البرامج الإصلاحية يؤدي إلى خفض معدلات العود للجريمة، مما يقلل من الأعباء المالية الناتجة عن تكرار الاحتجاز والمحاكمات. وثانيها تحويل النزلاء والمفرج عنهم من فئة مستهلكة للموارد العامة إلى طاقات بشرية منتجة يمكن أن تسهم في الاقتصاد الوطني. وثالثها إعادة تعريف معايير نجاح السياسة العقابية، بحيث لا تقاس بعدد الأحكام المنفذة أو عدد السجناء فقط، وإنما بمؤشرات الأثر الاجتماعي مثل انخفاض العود، وارتفاع معدلات التشغيل والتعليم، وتحسن مستويات الاستقرار النفسي والاجتماعي للمفرج عنهم (UNODC, 2024, pp. 18-22).

2.2.1- السياسة العقابية التنموية ومحددات تطبيقها في البنية الاجتماعية المحلية : إن إسقاط نظرية الابتعاد عن الجريمة على الواقع الليبي يستلزم قبل ذلك تشخيص البنية الاجتماعية المحلية، باعتبار أن السلوك الإجرامي لا يتحدد فقط بالعوامل الفردية، وإنما يتأثر أيضاً بالبنية الاجتماعية والاقتصادية وشبكات العلاقات التي تحيط بالفرد بعد انتهاء العقوبة. وتؤكد الاتجاهات الحديثة في علم الإجرام أن الابتعاد عن الجريمة يمثل عملية تدريجية مرتبطة بتحولات الهوية الفردية واندماجه في أدوار اجتماعية مستقرة، مثل العمل والزواج والمسؤوليات الأسرية (Sampson,&Laub. 2003, pp. 37-42)

2.2.2- الوصمة الاجتماعية المركبة : إذا كانت الأدبيات الجنائية المعاصرة تنظر إلى الوصم الاجتماعي باعتباره حاجزاً يعوق إعادة اندماج المفرج عنه في المجتمع، فإن هذه الظاهرة تكتسب في البيئة الليبية بعداً مركباً؛ إذ لا تتوقف آثار الإدانة الجنائية عند حدود الفرد، وإنما تمتد إلى أسرته ومحيطه الاجتماعي، بما يضاعف من صعوبة العودة الطبيعية إلى الحياة الاجتماعية ، هذا وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الوصمة الناتجة عن السجل الجنائي قد تتحول إلى شكل من أشكال (العقوبة الممتدة) التي تستمر بعد انتهاء العقوبة

الأصلية، حيث تؤثر على فرص العمل والعلاقات الاجتماعية والاستقرار النفسي للمفرج عنه (Lageson, 2020, pp. 3-7)

2.2.3 - مأسسة الأعراف المجتمعية كروافد للعدالة التصالحية : رغم ما قد تنتجه بعض البنى الاجتماعية التقليدية من مظاهر الإقصاء فإن البيئة الليبية تمتلك عناصر اجتماعية يمكن إعادة توظيفها ضمن نموذج العدالة التصالحية، من خلال إشراك مجالس الحكماء والأعيان والروابط المحلية في دعم مسار إعادة الإدماج ، فالعدالة التصالحية لا تقوم على استبدال العدالة الرسمية، وإنما تهدف إلى توسيع دائرة الاستجابة للجريمة عبر التركيز على إصلاح الضرر وإعادة بناء العلاقة بين الجاني والمجتمع والضحية (Zehr, 2015, pp. 18-23) .

2.2.4- الوصم القانوني والملاحقة المتأخرة كعوائق أمام المقاربة التشريعية والقضائية في التشريع الليبي (منظور عقابي تنموي) تفكيك الوصمة القانونية: نحو إعادة بناء الطاقات البشرية المعطلة، إذا كانت الوصمة الاجتماعية مصدرها نظرة المجتمع، فإن الوصمة القانونية تنشأ من استمرار الآثار القانونية للحكم الجنائي بعد انتهاء تنفيذ العقوبة، من خلال القيود التي تمنع الفرد من استعادة كامل حقوقه المدنية والاجتماعية وتتمثل هذه الآثار في العقوبات التبعية والتكميلية، واشتراط خلو صحيفة السوابق من الأحكام السابقة وذلك للحصول على بعض الوظائف أو ممارسة بعض الحقوق، مما يؤدي عملياً إلى استمرار العقوبة خارج الإطار الزمني المحدد لها قضائياً (Jacobs, 2015, pp 4- 9)

2.2.5- التوازن بين عدم الإفلات من العقاب والحق في النسيان الجنائي : تمثل هذه المسألة إحدى أكثر القضايا تعقيداً في الفكر الجنائي المعاصر، إذ تتعارض فيها قيمتان أساسيتان: **الأولى:** عدم الإفلات من العقاب باعتباره ضمانة لحماية المجتمع وتحقيق الردع العام وجبر ضرر الضحايا. **الثانية:** حق الفرد في إعادة بناء حياته بعد التوبة والاستقرار باعتباره امتداداً للوظيفة الإصلاحية للعقوبة . وفي هذا السياق ظهر مفهوم الحق في النسيان الجنائي الذي يهدف إلى الحد من استمرار تأثير السجلات الجنائية القديمة على حياة الأفراد الذين أثبتوا توقفهم عن السلوك الإجرامي (Kulk,Boehm 2020, pp. 45-48) كما بينت Lageson أن السجلات الرقمية الحديثة قد تحول العقوبة إلى أثر دائم يصعب تجاوزه، لأن المعلومات الجنائية القديمة تبقى متاحة إلكترونياً وتؤثر على فرص العمل والاندماج الاجتماعي حتى بعد انتهاء العقوبة (Lageson, 2020, pp. 35-40).

2.2.6 - مفارقة وظيفية: تأهيل بلا مؤسسة : تتمثل المفارقة في أن السياسة العقابية الحديثة تهدف إلى إصلاح الفرد وإعادته عضواً منتجاً في المجتمع، فإذا تمكن الشخص خلال سنوات طويلة من الاستقرار الاجتماعي والتوقف عن الجريمة دون تدخل مؤسسي، فإن إعادة إدخاله للسجن بعد عقود قد تصبح متعارضة مع الغاية الإصلاحية للعقوبة ، وتنسجم هذه الفكرة مع نظرية الابتعاد عن الجريمة التي تؤكد أن الروابط الاجتماعية المستقرة تمثل عوامل كابحة للسلوك الإجرامي، وأن فقدان هذه الروابط قد يؤدي إلى نتائج عكسية (Sampson,&Laub 2003, pp. 145-150).

2.2.7 - صناعة العود الإجرامي وتدمير الروافد الاجتماعية : تشير دراسات علم الإجرام إلى أن الزواج والعمل والاستقرار الأسري تعد من أهم عوامل الابتعاد عن الجريمة، لأن الفرد يعيد بناء هويته الاجتماعية من خلال هذه الالتزامات (Laub,&Sampson. 1993, pp. 301-305)

2.2.8 - تبديد موارد العدالة الجنائية : من منظور السياسة العقابية التنموية، فإن توجيه الموارد البشرية والمالية لتعقب أشخاص لم يعودوا يمثلون خطراً اجتماعياً حقيقياً قد يمثل انخفاضاً في كفاءة استخدام موارد العدالة الجنائية، مقارنة بتوجيهها نحو مكافحة الجرائم المنظمة وتعزيز برامج الوقاية وإعادة الإدماج (UNODC, 2024, pp. 114-118)

2.2.9 - التوازن الفلسفي بين عدم الإفلات من العقاب والاستقرار السلوكي : يمثل التوازن بين مبدأ عدم الإفلات من العقاب وبين الاعتراف بالتحول السلوكي للجاني أحد أكثر الإشكاليات تعقيداً في السياسة العقابية المعاصرة؛ إذ لم تعد العدالة الجنائية الحديثة تنظر إلى العقوبة باعتبارها مجرد رد فعل انتقامي على الجريمة، وإنما باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف متعددة تشمل حماية المجتمع، وإصلاح الجاني، وإعادة إدماجه اجتماعياً ، وفي هذا السياق، قدمت دراسة تحليلاً مقارناً للأثر الممتد للسجلات الجنائية، وأكدت أن صحيفة السوابق قد تتحول من أداة قانونية لحماية المجتمع إلى وسيلة لإنتاج وصمة دائمة تعيق اندماج الأفراد الذين أثبتوا تغيرهم السلوكي واستقرارهم الاجتماعي (Rovira,&Larrauri 2025, pp. 184-188) وتشير الدراسة إلى أن استمرار الآثار السلبية للسجل الجنائي بعد انتهاء العقوبة قد يؤدي إلى حرمان الفرد من فرص العمل والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية، مما يحول السجل الجنائي إلى "عقوبة مستمرة" تتجاوز الغرض الأصلي للعقوبة (Rovira, 2025, pp. 189-192 & Larrauri) ومن ثم تقترح الدراسة ضرورة إعادة بناء أنظمة رد الاعتبار وفق فلسفة تقوم على تقييم السلوك اللاحق للمحكوم عليه، وليس فقط على مرور الزمن، بما يحقق التوازن بين حماية المجتمع واحترام إمكانية التحول الإنساني للفرد (Rovira, 2025, pp. 184-192 & Larrauri)

2.3- آليات تفكيك الوصمة القانونية وفق المقاربة العقابية التنموية:

2.3.1- المحو الآلي والمبكر للسجل الجنائي : تتمثل إحدى الآليات الحديثة في اعتماد نظام المحو التلقائي للسجلات الجنائية بعد انقضاء مدة محددة وثبوت عدم ارتكاب جرائم جديدة، دون إلزام الفرد بإجراءات قضائية معقدة تعيد إنتاج الوصمة ، ويستند هذا الاتجاه إلى أن الهدف من السجل الجنائي هو حماية المجتمع وليس تحويل الماضي الجنائي إلى عائق دائم أمام إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي (Kulk,&Boehm. 2020, pp. 57-60).

2.3.2- تقييد الاطلاع على السجلات الجنائية : تتجه النظم الحديثة إلى وضع قيود على الجهات التي يحق لها الاطلاع على السوابق الجنائية، بحيث لا يكون الوصول إليها متاحاً بصورة مطلقة، وإنما يقتصر على الحالات التي تبررها طبيعة الوظيفة أو اعتبارات الأمن العام فالانتشار الرقمي غير المحدود للمعلومات الجنائية قد يؤدي إلى إنشاء "عقوبة رقمية دائمة"، حتى بعد انقضاء العقوبة وثبوت الاستقامة السلوكية (Lageson, 2020, pp. 75-80).

2.3.3- شهادة الكفاءة السلوكية : يقترح الفكر العقابي الحديث إمكانية منح المحكوم عليهم الذين اجتازوا برامج الإصلاح والتأهيل بنجاح شهادة تثبت التحول السلوكي والالتزام الاجتماعي، بحيث تصبح أداة قانونية تساعد على تجاوز الأثر السلبي للسجل الجنائي ويأتي هذا المقترح انسجاماً مع التحول من نموذج العقوبة القائمة على الإدانة الماضية إلى نموذج يركز على تقييم الخطورة الحالية للفرد وليس ماضيه فقط (Coppola, 2023, pp 112-116).

2.3.4- مقترحات تطوير السياسة العقابية التشريعية في ليبيا.

- **إعادة النظر في مدد تقادم الدعوى الجنائية وتقادم العقوبة :** إن الجمود في مدد التقادم قد يؤدي إلى استمرار الملاحقة الجنائية رغم تغير الظروف الواقعية والاجتماعية للفرد، ولذلك تدعو الاتجاهات الحديثة إلى منح القضاء سلطة تقديرية تمكنه من وقف الملاحقة أو تعديل آثارها عندما يثبت مرور فترة طويلة من الاستقرار السلوكي والاندماج الاجتماعي (Coppola, 2023, pp. 120-123).
- **مأسسة العدالة التصالحية كبديل للملاحقة الجنائية المتأخرة :** تقوم العدالة التصالحية على الانتقال من فكرة الاقتصاص من الجاني إلى معالجة الضرر وإعادة بناء العلاقة بين الأطراف، خصوصاً في القضايا التي تفصل بينها وبين تاريخ الملاحقة سنوات طويلة ، ويؤكد دليل مكتب

الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن برامج العدالة التصالحية يمكن أن تكون بديلاً فعالاً في بعض القضايا، بشرط ضمان حقوق الضحايا وتحقيق التوازن بين العدالة الرسمية والاجتماعية (UNODC, 2025, pp. 18–22).

- **إقرار الحق في النسيان الجنائي :** يمثل الحق في النسيان الجنائي أحد الاتجاهات الحديثة المرتبطة بحماية الخصوصية وإعادة الإدماج، ويقصد به منع استمرار تداول المعلومات الجنائية القديمة إلكترونياً عندما يثبت توقف الفرد عن السلوك الإجرامي ، ويؤكد هذا الاتجاه أن حماية المجتمع لا تتحقق فقط بالعقاب، وإنما أيضاً بإزالة العوائق التي تمنع الفرد من العودة إلى الحياة الطبيعية، لأن استمرار الوصمة قد يصبح عاملاً مولداً للعود الإجرامي (OHCHR, 2022, pp. 12-15).
- **التأهيل التلقائي بقوة القانون :** يقوم هذا المقترح على تبسيط إجراءات رد الاعتبار بحيث تسقط الآثار التبعية للعقوبة تلقائياً بعد مرور مدة محددة وثبوت حسن السلوك، بدلاً من إخضاع الفرد لإجراءات طويلة قد تعيد إنتاج الوصمة ، ويتفق هذا التوجه مع فلسفة السياسة العقابية التنموية التي ترى أن نجاح عملية الإصلاح يجب أن يترتب عليه أثر قانوني إيجابي يعزز اندماج الفرد في المجتمع (UNODC, 2019, pp. 52-54).
- **تفعيل سلطة الملاءمة العقابية وإنشاء قاضي ملاءمة العقاب :** تتطلب العدالة الجنائية الحديثة الانتقال من التطبيق الآلي للنصوص إلى نموذج يسمح بتقدير الظروف الفردية والاجتماعية للجاني، بحيث تستطيع النيابة والقضاء مراعاة التحولات السلوكية والاجتماعية التي قد تحدث بعد مرور سنوات طويلة ، وتشير الاتجاهات المقارنة إلى أهمية توسيع السلطة التقديرية للنيابة العامة والقضاء لتحقيق التناسب بين العقوبة والواقع الاجتماعي للمتهم (American Law Institute, 2024, pp. 33-38)

2.3.5 - الأثر الوظيفي لمؤسسة رد الاعتبار :

- **توطئة حول الأثر الوظيفي لرد الاعتبار :** تُعد مؤسسة رد الاعتبار إحدى أهم الآليات القانونية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين مقتضيات حماية المجتمع من جهة، وضرورة إعادة إدماج المحكوم عليهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. فهي لا تستهدف مجرد محو الآثار القانونية للحكم الجنائي، وإنما تهدف إلى إعادة بناء المركز القانوني للفرد بعد إثبات تجاوزه مرحلة الخطورة الإجرامية واستعادة قدرته على الاندماج الاجتماعي ، وتؤكد السياسة العقابية الحديثة أن نجاح العقوبة لا يقاس فقط بمدى تنفيذها، وإنما بقدرتها على إعادة الفرد إلى المجتمع بصورة تقلل من احتمالات العود للجريمة، ولذلك أصبحت أنظمة رد الاعتبار مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفلسفة التأهيل والرعاية اللاحقة ، إلا أن الاتجاهات الحديثة في السياسة الجنائية المقارنة تنتقد طول المدد الزمنية اللازمة للحصول على رد الاعتبار، باعتبار أن استمرار الآثار الجنائية لفترات طويلة قد يحول دون تحقق الهدف الإصلاحي للعقوبة (Rovira,&Larrauri. 2025, pp. 193-196).
- **تنظيم رد الاعتبار في التشريع الليبي :** نظم المشرع الليبي أحكام رد الاعتبار في الكتاب الرابع (الباب الثامن) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي، المواد من (481–492)، وقسمه إلى نوعين: الأول : هو **رد الاعتبار القضائي** (بمقتضى حكم المحكمة) يشترط المشرع الليبي لرد الاعتبار القضائي توافر مجموعة من الشروط. والثانية هي : **المدد الزمنية:** يشترط مرور ست سنوات بالنسبة للعقوبات المحكوم بها في الجنايات ، ثلاث سنوات بالنسبة للعقوبات المحكوم بها في الجنح ، وتبدأ المدة من تاريخ تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة.

- **حسن السلوك :** يشترط أن يثبت المحكوم عليه سلوكاً يدل على استقامته واستعادة الثقة في قدرته على الالتزام بالقواعد الاجتماعية والقانونية.

- **الالتزامات المالية:** ضرورة الوفاء بما ترتب عليه من التزامات مالية للدولة أو للأفراد، ما لم يثبت عجزه عن الوفاء (قانون الإجراءات الجنائية الليبي، المواد 481-492)
- رد الاعتبار القانوني (التلقائي بقوة القانون) : يتحقق رد الاعتبار القانوني دون حاجة إلى حكم قضائي، ولكنه يرتبط بانقضاء مدد زمنية أطول، حيث يشترط:

1- مرور اثنتي عشرة سنة في بعض حالات الجنايات.
2- مرور ست سنوات في الجنح والجرائم الأخرى (قانون الإجراءات الجنائية الليبي، المادة 491).

2.3.6- مدى إمكانية تفعيل رد الاعتبار التلقائي الفوري : من خلال التحليل النقدي للتنظيم القانوني الليبي، يظهر أن الانتقال إلى نموذج رد الاعتبار التلقائي الفوري المرتبط ببرامج الرعاية اللاحقة يواجه عدداً من الإشكالات العملية والتشريعية.

أ. طول المدد الزمنية : تمثل المدد الطويلة المقررة لرد الاعتبار القانوني، وخاصة مدة الاثني عشر عاماً، عائقاً أمام إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمفرج عنهم؛ إذ يبقى الفرد خلالها محروماً من بعض الحقوق والفرص المهنية، الأمر الذي قد يزيد من احتمالات العود بسبب ضعف فرص الاندماج المشروع ، وتؤكد الأدلة الدولية أن تأخير إزالة الآثار القانونية للعقوبة بعد انتهاء تنفيذها قد يعرقل نجاح برامج إعادة التأهيل ويضعف فرص العودة إلى الحياة الطبيعية (UNODC, 2019, pp. 61-64).

ب. غياب الرابط القانوني بين الرعاية اللاحقة ورد الاعتبار : رغم أن قانون مؤسسات الإصلاح والتأهيل الليبي رقم (5) لسنة 2005 أشار إلى أهمية التقويم والتدريب والرعاية اللاحقة، إلا أن التشريع لم ينشئ رابطاً مباشراً بين نجاح المفرج عنه في برامج التأهيل وبين إمكانية تقليص مدة رد الاعتبار ، وهذا يعني أن القاضي يظل مقيداً بمدد قانونية جامدة، حتى لو أثبت الشخص تحسناً سلوكياً واضحاً واندماجاً اجتماعياً ومهنياً ناجحاً (قانون مؤسسات الإصلاح والتأهيل الليبي رقم 5 لسنة 2005).

2.3.7- التوازن بين الفكرة الحديثة ومتطلبات الأمن المجتمعي : رغم أهمية رد الاعتبار التلقائي والفوري من الناحية الإصلاحية، فإن تطبيقه في البيئة الليبية يتطلب بناء منظومة متكاملة للرعاية اللاحقة والتقييم الاجتماعي؛ لأن غياب آليات المتابعة قد تؤدي إلى إضعاف وظيفة الردع العام ، كما أن اشتراط الوفاء بالالتزامات المالية تجاه الضحايا يمثل جانباً مهماً من العدالة التصالحية، ولذلك فإن أي تعديل تشريعي ينبغي أن يوازن بين إعادة إدماج الجاني وضمان حقوق المجني عليهم.

- **التوصية التشريعية المقترحة**

1- يقترح البحث تعديل قانون الإجراءات الجنائية الليبي من خلال .
2- تقليص مدد رد الاعتبار بما يتلاءم مع الاتجاهات الحديثة.
3- استحداث نظام التخفيض التشجيعي لمدة رد الاعتبار.

- **الالتزام ببرامج التأهيل.**

1- حسن السلوك
2- الاندماج المهني والاجتماعي.
3- وجود تقرير إيجابي من جهات الرعاية اللاحقة.
4- ربط رد الاعتبار بالسلوك الفعلي للمحكوم عليه وليس بمجرد مرور الزمن.

2.3.8- المناقشة والتحليل في ضوء الأدبيات السابقة والفجوة البحثية المستخلصة : تكشف القراءة التحليلية للاتجاهات المعاصرة في علم العقاب أن التحول من النموذج العقابي التقليدي إلى نموذج السياسة العقابية التنموية أصبح ضرورة مرتبطة بتغير وظيفة العقوبة ذاتها؛ فلم تعد المؤسسة الإصلاحية مجرد فضاء لتنفيذ الحرمان من الحرية، وإنما أصبحت مؤسسة اجتماعية تستهدف تقليل الخطورة الإجرامية، وإعادة بناء شخصية النزيل، وتعزيز قدرته على الاندماج بعد الإفراج ومن خلال إسقاط هذه الاتجاهات على الواقع الليبي، يمكن تحديد مجموعة من الفجوات البحثية والمؤسسية على النحو الآتي:

- **فجوة العدالة الإجرائية والمناخ الإصلاحي داخل المؤسسات العقابية :** تتوافق نتائج التشخيص الواقعي للمؤسسات الإصلاحية الليبية، من حيث سيطرة الطابع الأمني والاكتظاظ وضعف البرامج التأهيلية، مع ما توصلت إليه الدراسات الحديثة حول أهمية البيئة الإصلاحية في نجاح عملية إعادة الإدماج ، فقد أكد Small وHackett أن نجاح برامج إصلاح الجناة لا يرتبط فقط بمحتوى البرامج التدريبية، وإنما يعتمد بصورة أساسية على طبيعة المناخ المؤسسي والعلاقة بين العاملين والنزلاء، حيث يؤدي غياب البيئة الإنسانية القائمة على الاحترام والعدالة الإجرائية إلى تعزيز الاتجاهات العدائية وإضعاف فرص الإصلاح (Hackett, 2023, pp. 34-41 & Small)

- **فجوة القياس والتقييم المبني على الأدلة :** تكشف المقارنة بين الاتجاهات الحديثة في السياسة العقابية وبين الواقع الليبي عن وجود فجوة واضحة في مجال الاعتماد على البيانات والمؤشرات الإحصائية. فقد أصبح تقييم فعالية العقوبة في النظم الحديثة يعتمد على مؤشرات كمية مثل:

- معدلات العود للجريمة - نجاح برامج التأهيل - مستوى الاندماج بعد الإفراج - تكلفة العقوبة مقارنة بالبدائل. بينما ما تزال السياسة العقابية الليبية تعتمد بدرجة كبيرة على التصورات التقليدية التي تركز على تنفيذ العقوبة دون قياس أثرها الاجتماعي والاقتصادي ويؤكد Rocque أن الانتقال نحو سياسة جنائية فعالة يتطلب بناء المعرفة الجنائية على أساس البحث التجريبي والقياس العلمي، وليس فقط على القواعد القانونية المجردة (Rocque, 2024, pp. 22-26).

- **فجوة الرعاية اللاحقة والابتعاد عن الجريمة :** تدعم نتائج البحث المقاربة متعددة التخصصات التي ترى أن الابتعاد عن الجريمة ليس لحظة زمنية مرتبطة بانتهاء العقوبة، وإنما عملية تدريجية تحتاج إلى دعم اجتماعي واقتصادي ونفسي ، وتؤكد الأدبيات الحديثة أن عوامل مثل: الاستقرار الأسري - العمل والتمكين الاقتصادي - العلاقات الاجتماعية الإيجابية - الدعم المؤسسي المتواصل. تمثل عناصر رئيسية في بناء هوية جديدة بعيدة عن الجريمة (Martufi,&Coppola, 2023, pp. 9095) ومن ثم فإن غياب برامج الرعاية اللاحقة في ليبيا يجعل عملية الإصلاح ناقصة، حيث يخرج المفرج عنه من المؤسسة العقابية ليواجه البطالة والوصمة الاجتماعية وضعف فرص الاندماج.
- **فجوة بدائل العقوبة ومشكلة الاكتظاظ :** يمثل ارتفاع معدلات الحبس الاحتياطي والاكتظاظ داخل المؤسسات العقابية أحد أبرز مظاهر الأزمة البنيوية في السياسة الجنائية الليبية ، وتشير الاتجاهات الدولية إلى أن الإفراط في استخدام الاحتجاز لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين الأمن المجتمعي، بل قد يؤدي إلى نتائج عكسية من خلال زيادة الضغط على المؤسسات العقابية وإضعاف فرص التأهيل (UNODC, 2024, pp. 114-118) كما تؤكد تقارير الأمم المتحدة أن التوسع في بدائل الاحتجاز يمثل أحد أهم الأدوات الحديثة لمعالجة الاكتظاظ وتحقيق العدالة الجنائية الفعالة (UNODC, 2017, pp. 10-15).

2.3.9- الفجوة البحثية الأساسية : تتمثل الفجوة البحثية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها في غياب إطار علمي وتشريعي متكامل يربط السياسة العقابية الليبية بمفهوم التنمية المستدامة، بحيث تتحول

المؤسسات الإصلاحية من عبء أمني ومالي إلى مؤسسات لإعادة بناء رأس المال البشري ، كما تتمثل الفجوة في عدم وجود تصور وطني يدمج بين: الإصلاح التشريعي والإجرائي - التأهيل المهني والتعليمي المستدام - منظومة الرعاية اللاحقة وتفكيك الوصمة - العدالة التصالحية ومأسستها مجتمعياً - مؤشرات القياس والتقييم المبنية على الأدلة.

3- **الجانب التطبيقي : (إطار وطني مقترح لإعادة هيكلة وبناء سياسة عقابية تنموية) :** استناداً إلى نتائج التشخيص السابق، يقترح البحث إطاراً وطنياً لإعادة بناء السياسة العقابية الليبية يقوم على ثلاثة **محاور استراتيجية مترابطة:**

3.1- إعادة تعريف وظيفة المؤسسة الإصلاحية : يتطلب التحول نحو السياسة العقابية التنموية إعادة تعريف فلسفة المؤسسة الإصلاحية من كونها مكاناً لتنفيذ العقوبة إلى كونها مؤسسة لإدارة التغيير السلوكي وإعادة الإدماج الاجتماعي ، وتؤكد الاتجاهات الحديثة في علم العقاب أن المؤسسة الإصلاحية الناجحة هي التي تجمع بين الأمن والتأهيل والتعليم والتدريب المهني، وليس التي تركز فقط على الحراسة والانضباط (الحلبي، 2024، ص. 142) وعليه يقترح البحث تحويل المؤسسات الإصلاحية الليبية إلى مجمعات متكاملة للتأهيل تشمل:

- أكاديميات للإصلاح والتوجيه الجنائي - مراكز تدريب مهني متطورة وسوق عمل داخلي - برامج تعليمية وتقنية معتمدة - مؤسسات متخصصة للرعاية اللاحقة والتتبع - وحدات ثابتة للدعم النفسي والخدمة الاجتماعية - كما يتطلب ذلك إعادة تأهيل الكوادر والعاملين في المؤسسات العقابية وفق برامج متخصصة تدمج بين حقوق الإنسان، والعلوم السلوكية، وإدارة الأزمات.

3.2- تعزيز أدوات إدارة مخاطر العود للجريمة : يمثل الانتقال من نموذج العقوبة التقليدية إلى السياسة العقابية التنموية تحولاً في طريقة التعامل مع الجاني؛ إذ لم يعد التركيز منصباً على تنفيذ مدة العقوبة فقط، وإنما أصبح الهدف الأساسي هو تحديد عوامل الخطورة الإجرامية ومعالجتها بصورة علمية قبل الإفراج وبعده وتقوم هذه المقاربة على إدخال أدوات التقييم الفردي للخطورة الإجرامية منذ لحظة دخول النزيل إلى المؤسسة الإصلاحية، من خلال دراسة الجوانب النفسية والاجتماعية والتعليمية والمهنية، وبناء خطة تأهيلية فردية تتناسب مع خصائص كل حالة وتؤكد الأدبيات الحديثة في علم الإجرام أن برامج خفض العود تكون أكثر فاعلية عندما تعتمد على مبدأ تحديد الاحتياجات الإجرامية أي التركيز على العوامل التي ترتبط مباشرة بالسلوك الإجرامي مثل الإدمان، وضعف المهارات المهنية، والبيئة الاجتماعية السلبية (Andrews & Bonta, 2017, pp. 41–45) كما تشير نظرية الابتعاد عن الجريمة إلى أن تقييم نجاح التأهيل لا ينبغي أن يقتصر على انتهاء العقوبة، بل يجب أن يرتبط بمدى قدرة الفرد على بناء روابط اجتماعية جديدة تقلل من احتمالات العودة للجريمة (Sampson, 2003, pp. 145-150 & Laub).

مقترح تطبيقي: بناءً عليه، يقترح البحث اعتماد نظام وطني لتقييم المخاطر يقوم على:

- إعداد ملف اجتماعي ونفسي شامل لكل نزيل - تصنيف النزلاء وفق درجة الخطورة الإجرامية - إعداد برامج إصلاحية فردية مخصصة - ربط الإفراج المشروط بمؤشرات التحسن السلوكي - متابعة المفرج عنهم ضمن برامج الرعاية اللاحقة.

3.3- إدماج السياسة العقابية في الخطط الوطنية للتنمية (التكامل القطاعي) : لا يمكن تحقيق سياسة عقابية تنموية حقيقية من خلال إصلاح المؤسسات الإصلاحية بمعزل عن باقي مؤسسات الدولة، لأن الجريمة ظاهرة مركبة تتداخل فيها عوامل اقتصادية واجتماعية وتعليمية ونفسية ، ولهذا فإن النموذج المقترح يقوم على بناء شبكة شراكات مؤسسية بين قطاع العدالة وبقية القطاعات التنموية.

1. الجامعات والمؤسسات الأكاديمية يتمثل دور الجامعات في:

- إجراء الدراسات الميدانية حول الجريمة ومعدلات العود.
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي المباشر للنزلاء.
- تطوير برامج التعليم والمهارات داخل المؤسسات الإصلاحية.
- قياس وتقييم أثر البرامج التأهيلية بصفة مستمرة. وتؤكد الاتجاهات الحديثة أن نجاح إصلاح السجون يرتبط بمدى انفتاح المؤسسة العقابية على المعرفة العلمية والخبرة الأكاديمية، بدلاً من بقائها مؤسسة مغلقة ذات وظيفة أمنية فقط (Hackett, Small, 2023, pp. 50-53).

2. وزارة العمل والقطاع الخاص : يمثل التأهيل الاقتصادي أحد أهم مرتكزات السياسة العقابية التنموية، لأن البطالة وضعف الموارد الاقتصادية بعد الإفراج تعد من أبرز العوامل المرتبطة بالعود للجريمة وعليه تقترح الدراسة :

- إنشاء ورش إنتاجية حديثة داخل المؤسسات الإصلاحية.
- توفير تدريب مهني معتمد يتوافق مع متطلبات سوق العمل.
- منح النزلاء أجوراً عادلة مقابل العمل لتعزيز استقلاليتهم المالية.
- توفير فرص تشغيل فعالة بعد الإفراج بالتعاون مع أصحاب الأعمال.
- وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أن ربط برامج التأهيل داخل السجون بسوق العمل يمثل عاملاً أساسياً في تقليل معدلات العودة للجريمة وتحقيق الإدماج الاجتماعي (UNODC, 2019, pp. 68-72).

3. الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) : إن إشراك القطاع الخاص في برامج التأهيل العقابي لا يعني خصخصة المؤسسات الإصلاحية، وإنما إقامة شراكات تنموية تهدف إلى تحويل السجن من تكلفة مالية مستمرة إلى مؤسسة إنتاجية تساهم في إعادة بناء رأس المال البشري ويقوم هذا النموذج على:

- مساهمة الدولة: بالبنية التحتية والغطاء القانوني والأمني - مساهمة القطاع الخاص: بالخبرة الاستثمارية والإدارة وتطوير المنتجات - الهدف الاستراتيجي: إنشاء مشاريع إنتاجية وتجارية تلبي احتياجات السوق الفعلية - وتنسجم هذه المقاربة مع مفهوم العدالة التنموية الذي يرى أن السياسة الجنائية يجب أن تكون جزءاً من السياسات العامة للدولة وليست قطاعاً منفصلاً عنها (UNODC, 2024, pp. 114–118).

3.4- البلديات ومؤسسات المجتمع المدني : تلعب البيئة المحلية دوراً مهماً في نجاح أو فشل إعادة الإدماج؛ لذلك يقترح البحث إشراك البلديات ومؤسسات المجتمع المدني في: الإشراف على برامج الرعاية اللاحقة الميدانية - تقديم الدعم الاجتماعي والمادي لأسرة المفرج عنه - قيادة المبادرات المجتمعية لمكافحة الوصمة الاجتماعية - إنشاء حاضنات اجتماعية واقتصادية للمستفيدين من برامج الإصلاح. وتؤكد العدالة التصالحية أن المجتمع المحلي يمثل طرفاً أساسياً في إصلاح آثار الجريمة وإعادة بناء الثقة الاجتماعية (Zehr, 2015, pp. 25–29)

3.5- ضمان الحق في النسيان الجنائي : يتطلب تطوير السياسة العقابية الليبية تحديث نظام رد الاعتبار بما ينسجم مع التحولات الرقمية الحديثة، وذلك من خلال:

- تنظيم تداول وحظر تسريب السجلات الجنائية الرقمية.
- حماية البيانات الشخصية للنزلاء والمفرج عنهم.

- الحد من استمرار أثر الجريمة القديمة إلكترونياً بعد ثبوت الاستقامة السلوكية.
- فالسجل الجنائي الإلكتروني غير المحدود قد يتحول إلى شكل من أشكال العقوبة الدائمة التي تعيق إعادة الإدماج وتدفع الفرد مجدداً نحو البيئات الإجرامية (Lageson, 2020, pp. 75–80).

3.6- توظيف الأعراف المجتمعية في إطار العدالة التصالحية : تمثل البنية الاجتماعية المحلية في ليبيا فرصة يمكن استثمارها في دعم إعادة الإدماج، بشرط تحويلها من آلية للإقصاء والوصم إلى أداة للمصالحة المجتمعية ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1. إشراك مجالس الحكماء والأعيان في جلسات الوساطة وحل النزاعات.
2. تنظيم وتنفيذ مبادرات الصلح الاجتماعي برعاية رسمية.
3. دعم برامج المصالحة المحلية القائمة على جبر الضرر والاعتذار والتكامل.
4. منح المفرج عنه فرصة عملية واستعادة تدريجية للثقة المكانية والاجتماعية.
5. فالعدالة التصالحية لا تهدف إلى إلغاء دور الدولة أو تحييد سيادة القانون، وإنما إلى توسيع دائرة الفاعلين في تحقيق الإصلاح الاجتماعي والاستقرار (UNODC, 2025, pp. 18–22)

3.7- مؤشرات قياس نجاح السياسة العقابية الحديثة وخارطة الطريق الزمنية:

أولاً: مؤشرات قياس الأثر التنموي المقترحة : تُعد المؤشرات الرقمية أداة أساسية في تقييم كفاءة السياسة العقابية الحديثة؛ لأنها تنقل الإدارة الإصلاحية من مرحلة التقارير الوصفية العامة إلى مرحلة القياس العلمي المبني على البيانات، بما يسمح بتحديد مواطن الخلل ومتابعة التحسن بصورة دورية ، وتؤكد أدلة الأمم المتحدة الخاصة بإصلاح السجون أن نجاح الإدارة العقابية لا يقاس فقط بعدد المؤسسات أو أعداد النزلاء، وإنما بمدى احترام المعايير الإنسانية، وانخفاض معدلات العود، ونجاح برامج التأهيل وإعادة الإدماج (UNODC, 2013, pp. 13–18).

1. مؤشر الكثافة الاستيعابية للسجون (Density Ratio - DR) يعد مؤشر الكثافة الاستيعابية من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة عالمياً لقياس مستوى الاكتظاظ داخل المؤسسات الإصلاحية، ويحسب وفق المعادلة الاتية:

معدل الكثافة الاستيعابية (DR) وهو رمز اختصار لعبارة (Density Ratio) أي نسبة الكثافة ويُحسب رياضياً عبر المعادلة التالية :

معدل الكثافة الاستيعابية (DR) = (عدد النزلاء الفعليين ÷ الطاقة الاستيعابية المصممة للمرفق) × 100

. معيار التقييم: إذا تجاوزت النسبة 100\% فهذا يعني وجود اكتظاظ يستوجب التدخل المؤسسي السريع عبر:

- تفعيل بدائل الحبس والاحتجاز - إعادة توزيع النزلاء جغرافيًا - مراجعة سياسات الاحتجاز والتدابير الاحترازية . وتشير الأدلة الدولية إلى أن ارتفاع الكثافة السجنية يرتبط بزيادة احتمالات انتشار الأمراض، وارتفاع التوترات السلوكية، وضعف فعالية البرامج الإصلاحية (UNODC, 2013, pp. 23–25).

2. نسبة المحبوسين احتياطياً إلى إجمالي النزلاء : يمثل هذا المؤشر أحد أهم أدوات قياس كفاءة العدالة الإجرائية، لأنه يكشف مدى الاعتماد المفرط على الحبس الاحتياطي ، ووفق المعايير الدولية، فإن ارتفاع نسبة المحتجزين احتياطياً يشير غالباً إلى وجود خلل في سرعة إجراءات التقاضي وليس فقط إلى مشكلة

في إدارة السجون. وقد أوضحت الأمم المتحدة أن الحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة يمثل محوراً أساسياً في إصلاح العدالة الجنائية وتقليل الاكتظاظ (UNODC, 2017, pp. 9–14).

3. مؤشر مساحة المعيشة الفعلية لكل نزيل : يقيس هذا المؤشر مدى توفر الحد الأدنى من الظروف الإنسانية داخل أماكن الاحتجاز، من خلال حساب المساحة المتاحة لكل نزيل ، وتؤكد قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) ضرورة توفير ظروف معيشية تحفظ الكرامة الإنسانية، بما يشمل المساحة المناسبة والتهوية والإضاءة والنظافة (United Nations, 2015, Rules 12–17).

4. معدل التغطية الطبية : يقيس هذا المؤشر نسبة توفر الخدمات الطبية مقارنة بعدد النزلاء، من خلال:

1- عدد الأطباء والممارسين بالنسبة المئوية للنزلاء.
2- عدد أطقم التمريض والمساعدين.
3- مدى توفر خدمات الرعاية النفسية والاجتماعية.
4- برامج معالجة وتأهيل حالات الإدمان. وتؤكد منظمة الصحة العالمية أن الصحة داخل المؤسسات الإصلاحية جزء لا يتجزأ من الصحة العامة للمجتمع، وأن ضعف الخدمات الطبية في السجون ينعكس مباشرة على انتشار الأمراض والمشكلات النفسية (WHO, 2007, pp. 11–15).

5. معدل خفض العود للجريمة : يمثل هذا المؤشر المعيار الأكثر أهمية للحكم على نجاح السياسة العقابية، لأنه يقيس النسبة المئوية للمفرج عنهم الذين لم يعودوا إلى ارتكاب جرائم خلال فترة زمنية محددة وتشير الدراسات الحديثة إلى أن انخفاض العود لا يتحقق بمجرد تشديد العقوبة، وإنما من خلال برامج إعادة التأهيل والدعم الاجتماعي بعد الإفراج (Martufi, 2023, pp. 90–95 & Coppola).

6. معدل الاندماج في سوق العمل : يقيس نسبة المفرج عنهم الذين تمكنوا من:

1- الحصول على وظيفة ثابتة أو مؤقتة مستقرة.
2- إنشاء مشروع اقتصادي صغير أو متناهي الصغر.
3- ممارسة نشاط مهني منتج ومستدام. ويعد العمل من أقوى عوامل الابتعاد عن الجريمة لأنه يوفر للفرد هوية اجتماعية جديدة واستقراراً اقتصادياً (Sampson, 2003, pp. & Laub 145–150).

7. مؤشر التحصيل التعليمي والمهني : يقيس نسبة النزلاء الذين استفادوا من:

1- برامج التعليم الأساسي والجامعي.
2- دورات وبرامج محو الأمية.
3- التأهيل والتدريب التقني المعتمد.
4- الحصول على شهادات مهنية تخصصية .

وتؤكد الأدلة الدولية أن التعليم داخل السجون يعد من أكثر البرامج ارتباطاً بخفض معدلات العودة للجريمة (UNODC, 2019, pp. 68–72).

8. مؤشر رضا الضحايا والمجتمع: لا تكتمل السياسة العقابية التنموية دون مراعاة حقوق الضحايا، ولذلك يقيس هذا المؤشر:

1- مستوى جبر الضرر المادي والمعنوي.

2- نجاح إجراءات ومبادرات المصالحة المجتمعية.
3- درجة قبول الشارع والمجتمع لبرامج إعادة الإدماج. وتؤكد فلسفة العدالة التصالحية أن إصلاح العلاقة بين الجاني والضحية والمجتمع يمثل أحد عناصر العدالة الجنائية الحديثة (Zehr, 2015, pp. 25–29).

9. مؤشر كفاءة الإنفاق العقابي: يقيس هذا المؤشر العلاقة بين تكلفة العقوبة التقليدية والعوائد الناتجة عن برامج التأهيل والبدائل العقابية، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن بدائل الاحتجاز قد تحقق نتائج أفضل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالاعتماد المفرط على السجن (UNODC, 2024, pp. 114–118).

10. مؤشر الصحة النفسية والأمراض المعدية : يقيس هذا المؤشر المعايير الآتية:

1- معدلات انتشار الأمراض المعدية داخل المؤسسات.
2- نسبة النزلاء المستفيدين من برامج الدعم النفسي والأنشطة التأهيلية.
3- مدى نجاح علاج حالات الإدمان والاضطرابات السلوكية. وتؤكد منظمة الصحة العالمية ضرورة توفير خدمات الصحة النفسية داخل السجون باعتبارها عنصراً أساسياً في نجاح إعادة التأهيل (WHO, 2007, pp. 21–25).

3.8- خارطة الطريق الزمنية للإصلاح العقابي في ليبيا:

- **خارطة طريق زمانية للإصلاح العقابي في ليبيا :** لتأمين الانتقال السلس والممنهج نحو السياسة العقابية التنموية، تُقسّم الإجراءات المقترحة زمنياً إلى ثلاثة مراحل رئيسية:

- **المرحلة الأولى: الإجراءات العاجلة :** خلال السنة الأولى

- إجراء تقييم وطني شامل لجميع المؤسسات الإصلاحية وتحديد احتياجاتها التشغيلية.
- إنشاء قاعدة بيانات رقمية موحدة وشاملة للنزلاء على مستوى الدولة.
- اعتماد مؤشرات أداء رقمية ملزمة لقياس أداء الإدارات العقابية.
- تقييم كافة برامج التعليم والتدريب المطبقة حالياً وتطويرها.
- تحديد ومعالجة الثغرات التشريعية والتنظيمية الراهنة بشكل استعجالي.

- **المرحلة الثانية:** الإجراءات متوسطة المدى : خلال ثلاث سنوات : إدخال وتفعيل العقوبات والتدابير البديلة (مثل: الخدمة المجتمعية، المراقبة الإلكترونية، والتوسع في الإفراج المشروط).

- بناء وتطوير منظومة متكاملة للرعاية اللاحقة والمتابعة الاجتماعية للمفرج عنهم.
- تأسيس نظام إلكتروني وطني لمتابعة مسارات إعادة الإدماج والتمكين.
- مأسسة وإدماج برامج التعليم الجامعي والتقني المعتمد داخل كافة المؤسسات الإصلاحية (UNODC, 2019, pp. 75–78).

- **المرحلة الثالثة:** الإجراءات طويلة المدى : خلال خمس سنوات واعتماد استراتيجية وطنية شاملة وموحدة للسياسة العقابية التنموية في ليبيا. بالإضافة إلى تأسيس المرصد الوطني للسياسة العقابية والجنائية بهدف:

3.9- النتيجة التحليلية للقسم التطبيقي: إن الانتقال نحو سياسة عقابية تنموية في ليبيا لا يتطلب مجرد تعديل بعض النصوص القانونية، وإنما يستوجب إعادة بناء فلسفة العقوبة ذاتها، بحيث تصبح المؤسسة الإصلاحية جزءاً من مشروع التنمية الوطنية. فالعدالة الجنائية الحديثة لا تقاس بعدد الأشخاص الذين يتم إيداعهم السجون، وإنما بقدرتها على تقليل الجريمة، وحماية المجتمع، وإعادة الإنسان إلى موقعه كعنصر منتج وفاعل. ومن ثم فإن الاستثمار في إصلاح السجون، والتعليم، والتأهيل، والرعاية اللاحقة ليس تنازلاً عن هيبة القانون، بل يمثل تطبيقاً أكثر تقدماً لمفهوم سيادة القانون والتنمية المستدامة.

أولاً: نتائج الدراسة أسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

1- بيان أن نجاح السياسة العقابية يقاس بقدرتها على الحد من معدلات العود إلى الجريمة، وتحقيق التوازن بين حماية المجتمع وصون حقوق الإنسان.
2- توضيح أن برامج التعليم والتأهيل المهني والدعم النفسي والاجتماعي والرعاية اللاحقة تسهم مباشرة في تحسين فرص إعادة الإدماج وتقليل احتمالات العودة إلى السلوك الإجرامي.
3- كشف مواجهة المنظومة العقابية في ليبيا لتحديات تشريعية ومؤسسية وإدارية تحد من فاعلية برامج الإصلاح وإعادة التأهيل.
4- إظهار أن الاعتماد المفرط على العقوبات السالبة للحرية، مع محدودية البدائل العقابية، يقلل من كفاءة السياسة الجنائية في تحقيق أهدافها الإصلاحية.
5- بيان ضعف التكامل بين المؤسسات القضائية والإصلاحية والاجتماعية، مما يؤثر سلبًا في استمرارية برامج إعادة الإدماج بعد الإفراج.
6- كشف غياب منظومة وطنية متكاملة لقياس أثر السياسة العقابية عبر مؤشرات علمية دقيقة، مما يحد من إمكانية تقييم الأداء وتطوير السياسات.
7- توضيح أن تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة يتطلب تبني سياسة عقابية متكاملة تقوم على الشراكة المؤسسية وسيادة القانون واحترام الكرامة الإنسانية.
8- الخروج بنتيجة مفادها أن إصلاح السياسة العقابية في ليبيا يمثل ضرورة استراتيجية لتعزيز العدالة الجنائية، ودعم الأمن والاستقرار، والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يُوصى بما يأتي:

- مراجعة التشريعات الجنائية الليبية بما ينسجم مع المعايير الدولية الحديثة، وبما يعزز الطابع الإصلاحي للسياسة العقابية.
- التوسع في تطبيق العقوبات والتدابير البديلة للعقوبات السالبة للحرية، بما يحقق العدالة ويحد من الاكتظاظ داخل المؤسسات الإصلاحية.
- تطوير برامج التعليم والتأهيل المهني والدعم النفسي والاجتماعي داخل المؤسسات الإصلاحية، وربطها باحتياجات سوق العمل
- إنشاء برامج وطنية للرعاية اللاحقة للمفرج عنهم، لضمان إعادة إدماجهم في المجتمع وتقليل احتمالات العود إلى الجريمة.

الخاتمة :

- أظهرت النتائج أن كفاءة السياسة العقابية لم تعد تُقاس بمدى قسوة العقوبة، بل بمدى قدرتها على خفض معدلات العود الجرمي، وتعزيز الأمن المجتمعي، ودعم التنمية المستدامة.
- كشفت الدراسة عن وجود تحديات تشريعية ومؤسسية تعوق قدرة السياسة العقابية الليبية على تحقيق أهدافها الإصلاحية والتنموية.
- تجسدت التحديات في الإفراط في تطبيق العقوبات السالبة للحرية، والتوسع المستمر في الحبس الاحتياطي، وتراجع كفاءة برامج التأهيل، إلى جانب غياب المؤشرات العلمية المستقلة لتقييم الأداء.

- شددت الدراسة على أن النهوض بالمؤسسات الإصلاحية يتجاوز مجرد تحسين البنية التحتية، ليطلب تبني رؤية الوطنية شاملة تُحوّل السجون إلى مراكز للإصلاح، وتنمية المهارات، وبناء الإنسان.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

[1] الأمم المتحدة. (2015أ). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (قرار الجمعية العامة رقم 1/70).

[2] الأمم المتحدة. (2015ب). قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانديلا) (قرار الجمعية العامة رقم 175/70).

[3] الأمم المتحدة. (2023). الاستراتيجيات النموذجية لخفض العود إلى الجريمة في نظام العدالة الجنائية. نيويورك: منشورات الأمم المتحدة.

[4] بوقرة، أم الخير، وبن مشري، عبد الباري. (2022). بدائل العقوبات السالبة للحرية كآلية لتحديث السياسة العقابية. مجلة دراسات وأبحاث، 14(3)، 550–568.

[5] الحلبي، محمد علي. (2024). الفلسفة التنموية للعقوبة: نحو استراتيجية عقابية معاصرة لإعادة الإدماج الاجتماعي. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

[6] العبيدي، صباح مرشود جاسم. (2023). السياسة العقابية الحديثة ودورها في إعادة تأهيل المحكوم عليهم وإدماجهم اجتماعيًا. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، 15(2)، 112–145.

[7] شراد، ليلى. (2021). السياسة العقابية الحديثة وأثرها على برامج التأهيل ونظم الإصلاح. مجلة الفكر للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، 6(1)، 714–735.

[8] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2019). دليل بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من العودة إلى الإجرام والتأهيل الاجتماعي للسجناء. فيينا: منشورات الأمم المتحدة.

[9] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2024). مسائل السجون: بدائل الاحتجاز والحد من الاكتظاظ في منظومات العدالة الجنائية. فيينا: منشورات الأمم المتحدة.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

[10] Coppola, F., & Martufi, A. (Eds.). (2023). Social rehabilitation and criminal justice: Structural and functional perspectives. Routledge. https://doi.org/10.4324/9781003196891.

[11] Cullen, F. T., & Jonson, C. L. (2020). Correctional theory: Context and consequences (3rd ed.). SAGE Publications.

[12] Jacobs, J. B. (2015). The eternal criminal record. Harvard University Press.

[13] Larrauri, E. (2014). Legal outcasts: Criminal record systems in comparative perspective. Oxford University Press.

[14] Larrauri, E., & Rovira, M. (2025). Mitigating the perpetual stain: Comparative perspectives on criminal records and reintegration. European Journal of Criminology.

[15] Maruna, S. (2001). Making good: How ex-convicts reform and rebuild their lives. American Psychological Association. https://doi.org/10.1037/10430-000 .

[16] Rocque, M. (2024). Rehabilitation for enduring change. In J. V. Roberts et al. (Eds.), The Oxford handbook of evidence-based crime and justice policy (pp. 145–162). Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780197618110.013.15 .

[17] Small, L. M., & Hackett, P. M. W. (2023). Offender rehabilitation programmes: The role of the prison officer (1st ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781003274858

[18] United Nations Office on Drugs and Crime. (2018). Introductory handbook on the prevention of recidivism and the social reintegration of offenders (Rev. ed.). United Nations.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.